

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠٢١

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛  
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة  
ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛  
وبناءً على ما عرضه وزير النقل ؛

### قرر :

#### ( المادة الأولى )

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء كوبرى القناطر الخيرية المعدنى الجديد  
على النيل بخط سكة حديد (قليوب - منوف - طنطا) ، فى نطاق محافظتى القليوبية والمنوفية .

#### ( المادة الثانية )

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى والعقارات اللازمة لتنفيذ المشروع  
المشار إليه فى المادة السابقة ، والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة  
والرسم التخطيطى الإجمالى والكشفيين المرفقين .

#### ( المادة الثالثة )

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢ رجب سنة ١٤٤٢ هـ

( الموافق ١٤ فبراير سنة ٢٠٢١ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولى

## وزارة النقل

### مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس مجلس الوزراء بشأن إضفاء صفة النفع العام  
على مشروع إنشاء كوبرى القناطر الخيرية المعدنى الحديد  
على النيل بخط سكة حديد (قليوب - منوف - طنطا)

فى إطار خطة وزارة النقل لتحديث وتطوير شبكة خطوط السكك الحديدية لتأمين  
وسلامة مسير القطارات وتقديم خدمة مميزة وأمنة للمواطنين فى كافة مناطق الجمهورية ومن  
ضمنها خط سكة حديد قليوب - منوف - طنطا .

تعاقدت الهيئة القومية لسكك حديد مصر مع مكتب ايهاف للاستشارات الهندسية  
بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٠ لفحص عدد ٧٥ كوبرى وإعداد تقرير يوضح مدى سلامتها الإنشائية  
وكفاءتها ومنها كوبرى القناطر الخيرية على النيل بالكم ١٠٠, ١٣ خطة سكة حديد  
قليوب - منوف - طنطا .

أوصى المكتب الاستشارى بتقريره المقدم فى يوليو ٢٠١٥ بتخفيض سرعة القطارات  
المارة على الكوبرى إلى ٤٠ كم/ ساعة وكذا ضرورة استبدال الكوبرى الحالى بكوبرى  
جديد خلال فترة زمنية من (٣-٥) سنوات بحد أقصى لسوء حالته .

قامت الهيئة القومية لسكك حديد مصر بالتعاقد مع مركز بحوث ودراسات الهندسة  
المدنية بكلية الهندسة جامعة القاهرة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٤ للقيام بأعمال الدراسات الفنية  
لمشروع إنشاء كوبرى سكة حديد معدنى مزدوج بالقناطر الخيرية كبديل للكوبرى الحالى .

قام مركز بحوث ودراسات الهندسة المدنية بتحديد موقع الكوبرى الجديد على  
بعد ١٦٠ متراً من موقع الكوبرى الحالى فى اتجاه بحرى خط قليوب - منوف - طنطا ،  
ولم يتمكن المركز من استكمال الدراسات الفنية للمشروع نتيجة قيام الأهالى من واضعى اليد  
بالمخالفة للقانون بمنع أعضاء المركز من استكمال أبحاث التربة .

تم إعادة دراسة المشروع مرة أخرى فى أكتوبر ٢٠١٩ ، وتم عقد اجتماع تنسيقى بحضور قيادات هيئة السكك الحديدية واستشارى المشروع ، وتم الاتفاق على دراسة مسار جديد للكوبرى المقترح إنشاؤه ويكون مجاوراً للكوبرى الحالى لتقليل تكاليف نزع الملكية المطلوبة وكذا خفض قيمة تكلفة المشروع .

قدم استشارى المشروع بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢ مقترح بتغيير النظام الإلكتروميكانيكى لفتحة الكوبرى المتحركة من نظام الدوران الأفقى إلى نظام الرفع الرأسى بحيث لا يحتاج إلى مسافة أفقية لفتح الكوبرى ويتيح فى الوقت ذاته إمكانية تنفيذ الكوبرى الجديد على بعد ٢٠ متراً فقط من موقع الكوبرى الحالى بالكم ١٠٠ ، ١٣ خط قليوب - منوف - طنطا وما يحقق تقليل تكاليف نزع الملكية المطلوبة وكذا خفض تكلفة المشروع .

تم تحديد قيمة التعويض المبدئى لنزع ملكية الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع فى نطاق محافظتى القليوبية والمنوفية بنحو ٦٢٦ ، ١٥ مليون جنيه طبقاً لتقرير الاستشارى من الهيئة المصرية العامة للمساحة (مرفق رقم ١) .

### نرفق طيه ما يلى :

عدد (٢) خريطة مساحية معتمدة توضح مسار المشروع (مرفق رقم ٢) .

نسخة معتمدة من كشوف الملاك الظاهرين للأراضى المطلوب نزع ملكيتها لتنفيذ أعمال المشروع (مرفق رقم ٣) .

وفى ضوء ما تقدم ، نتشرف بأن نرفق طيه مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن إضفاء صفة النفع العام على مشروع إنشاء كوبرى القناطر الخيرية المعدنى الجديد على النيل بخط سكة حديد (قليوب - منوف - طنطا) بمحافظتى القليوبية والمنوفية والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك على النحو الموضح بعاليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير النقل

فريق / كامل عبد الهادى الوزير



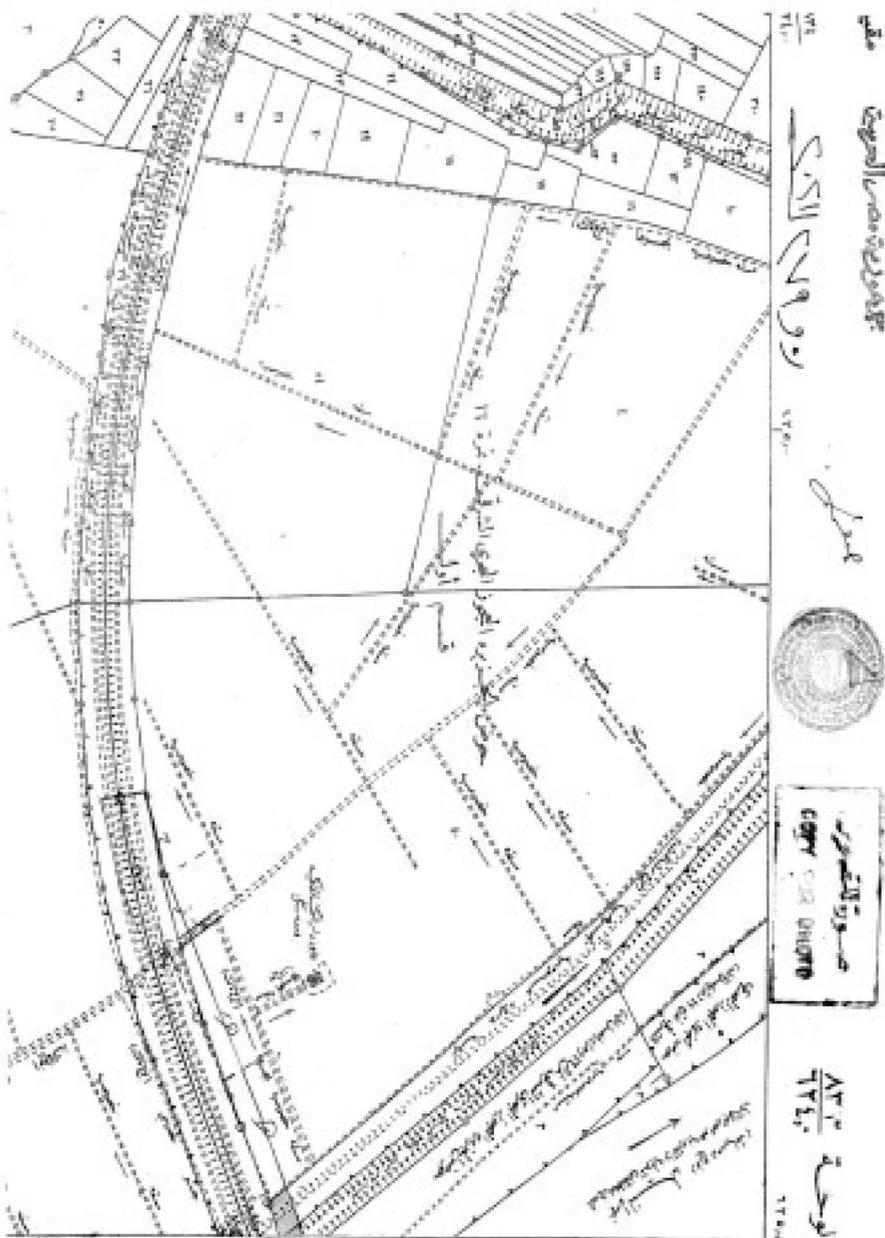












١٩٤١  
١٩٤١





